العرب
الإثنين 2021/08/09
السنة 44 العدد 12143

أردوغان في مرمى الانتقادات: الصومال أولى من إطفاء الحرائق

المعارضة: كان على الرئيس التركي شراء طائرات إطفاء بالأموال المقرر منحها للصومال

وضع إعلان رجب طيب أردوغان نيته منح الصومال مبلغ 30 مليون دولار الرئيس التركي في عين العاصفة، حيث نددت المعارضة بهذه الخطوة خاصة أنها تأتي في وقت تُعد فيه تركيا في أمسّ الحاجة إلى هذه الموارد لاسيما بعد الحرائق المستعرة التي تسببت في أضرار جسيمة للعديد من الأتراك الذين يطالبون بتعويضات.

الأتراك ينتقدون عدم توفير أردوغان للطائرات اللازمة لإخماد الحرائق

أنقرة – يُواجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انتقادات تفاقمت في الساعات الأخيرة إثر إعلانه عن عزمه تقديم مبلغ 30 مليون دولار للصومال في وقت يسعى فيه المتضررون من الحرائق الضخمة التي تشهدها البلاد للحصول على تعويضات.

وفجر تصريح أردوغان الخميس جدلا واسعا، حيث نددت به المعارضة التركية التي تتهمه بالعجز عن إخماد الحرائق التي اندلعت خاصة في ظل عدم توفر الإمكانيات للقيام بذلك بناء على ما صرحت به الحكومة التي شددت على أنها لا تملك طائرات لمجابهة الكارثة.

ويرى مراقبون أن قرار أردوغان منح الصومال 30 مليون دولار يأتي لتثبيت نفوذ تركيا هناك إذ يحاول أردوغان تعزيز الاتفاقية الموقعة بين أنقرة ومقديشو الشهر الماضي، حيث تعهدت تركيا بدفعات شهرية بقيمة 2.5 مليون دولار للصومال.

> قرار أردوغان منح الصومال 30 مليون دولار يأتي لتثبيت نفوذ تركيا إذ يحاول تعزيز الاتفاقية الموقعة بين البلدين الشهر الماضي

وكانت تركيا قد انخرطت بقوة في الصومال في السنوات الماضية في مسعى منها لتعزيز نفوذها هناك، حيث خصصت ما يقارب 117 مليون دولار لمقديشو التي عانت كثيرا خاصة العام الماضي بسبب تداعيات الوباء والركود الاقتصادي قبل أن تتدخل أنقرة لإسعافها اقتصاديا من خلال تخفيف ديون الصومال والتعهد بحوالي 2.4 مليون دولار في شكل حقوق سحب خاصة، وهي احتياطيات النقد الأجنبي لصندوق النقد الدولي.

وجاء إعلان أردوغان الخميس ليفاقم الجدل حول طريقة تعاطي حكومته مع الكارثة التي حلت بتركيا وكشفت عن ارتباك واضح، حيث عارض الرئيس التركي بشدة دعوة دول أخرى لمساعدة بلاده في وقت أعلنت فيه الحكومة عن افتقارها لطائرات بإمكانها إخماد الحرائق المستعرة.

ويكتسي الصومال أهمية بالغة بالنسبة إلى أردوغان باعتبار أنه يستضيف أكبر قاعدة عسكرية تركية في الخارج، ويتم تدريب الجنود الصوماليين هناك على يد القوات المسلحة التركية.

ولم تتردد المعارضة التركية لاسيما حزب الشعب الجمهوري الذي يُعد أكبر أحزاب المعارضة في التنديد بإعلان أردوغان.

واعتبرت المعارضة التركية أن "عملية تحويل 30 مليون دولار إلى الصومال هي ترف غير مبرر، خصوصا بعد فرض الحكومة قيودًا جديدة على الإنفاق الحكومي، وصولا إلى خفض تكاليف الورق وحركة السيارات الرسمية". كما أن الاستنكار الحاد للسكان كان سببه دعوة السيدة الأولى للدولة إلى الحد من نظامهم الغذائي بسبب "التوزيع غير المتكافئ للغذاء في العالم"، لكن الأهم بالنسبة إلى المعارضة التركية هو حاجة الأتراك المتضررين من الحرائق إلى تعويضات.

وقال القيادي بحزب الشعب الجمهوري ألباي آنتمين إنه "كان من الممكن شراء ست طائرات إطفاء بهذه الأموال".

وتواصل السلطات التركية جهودها لإطفاء حرائق الغابات في ولايتي موجلا وأيدن غربي البلاد، وذلك بعد السيطرة على العشرات منها في أنطاليا وولايات أخرى.

وفي ولاية موجلا تستمر المساعي برا وجوا للسيطرة على خمسة حرائق.

وتشارك في أعمال الإخماد ست طائرات و39 مروحية والعشرات من سيارات الإطفاء والآليات المختلفة، فضلاً عن أكثر من ألف عامل إطفاء.

وتشهد ولاية أيدن المجاورة لموجلا جهودا مماثلة أيضا لإخماد الحرائق في قضاء تشينا.

وتستمر جهود الإطفاء برا عبر سيارات الإطفاء والعمال والمتطوعين، إلى جانب دعم جوي من قبل الطائرات والمروحيات.

وطالت حرائق الغابات عدة ولايات جنوب وجنوب غربي تركيا، من بينها أنطاليا وأضنة وموجلا ومرسين وعثمانية.

وبلغت حصيلة ضحايا تلك الحرائق ست وفيات والعشرات من الإصابات منذ الثامن والعشرين من يوليو الماضي. وتمكنت السلطات المعنية من إخماد بعضها.

ويرى مراقبون أن توجه أردوغان الذي يتجاهل الأوضاع المتدهورة أصلا في تركيا حتى قبل الحرائق يرجع إلى محاولته تحصين نفوذ بلاده في الصومال الذي يكاد يكون المتنفس الوحيد له.

ويُعد هذا البلد الأفريقي مستوردا رئيسيا للبضائع التركية، ففي العام الماضي وحده بلغ دخل أنقرة من تصدير المنتجات لأغراض مختلفة إلى الصومال حوالي 270 مليون دولار. كما وقعت شركة تركية عقدًا مدته 14 عامًا لإدارة وتحديث الميناء في العاصمة الصومالية مقديشو.

ويتلقى الصومال مساعدات من أنقرة خاصة في مجال التنمية والمشاريع الاجتماعية من خلال وكالة التعاون والتنسيق التركية. وقامت تركيا ببناء مستشفى في البلاد وأعادت بناء مطار آدم عدي الدولي في العاصمة.

تفاقم الجدل بشأن فرض التصريح الصحي في أوروبا

باريس – تصاعد في أوروبا الجدل بشأن فرض التصريح الصحي حيث تتسع دائرة الرفض لهذا الإجراء في العديد من الدول على غرار إيطاليا وفرنسا إذ بات يُحصر ارتياد بعض الأماكن العامة بالأشخاص الملقّحين بالكامل أو الذين يحملون فحصا لكوفيد – 19 نتيجته سلبية أو شهادة التعافي من المرض.

وتظاهر نحو 240 ألف فرنسي السبت، في عطلة نهاية الأسبوع الرابعة على التوالي، رفضا لإلزامية إبراز شهادة صحية لارتياد المطاعم أو ركوب القطارات، وذلك قبل يومين من بدء سريان هذا الإجراء للحد من تفشي كوفيد – 19.

فيما احتج أكثر من ألف شخص في وسط روما ضد الشهادة الصحية ومن أجل "الحرية"، فيما سار الآلاف في ميلانو.

وتجمع نحو مئة شخص في نابولي للغرض نفسه هاتفين "ارفعوا أيديكم عن الأطفال" و"عار، عار".

ويأتي ذلك فيما باتت الشهادة الصحية إلزامية في إيطاليا اعتبارا من الجمعة لدخول صالات السينما والمتاحف والمطاعم وممارسة الرياضة في الأماكن غير المفتوحة.

والتصريح الصحي أثار جدلا واسعا في أوروبا في السابق عندما فرضته دول المجر والنمسا والدنمارك وهي دول كانت من الأوائل التي تطبقه في الربيع.

وفي الدنمارك، لا يزال التصريح إلزامياً للدخول إلى أماكن مختلفة مثل صالونات تصفيف الشعر أو الصالات الرياضية.

وبدأت المجر، التي سارعت في إطلاق حملة التطعيم باستخدام لقاحات روسية وصينية، بإصدار "شهادات مناعة" في مطلع شهر مارس. ومنذ مايو، تم استخدام هذه البطاقات لإعادة فتح الفنادق والمسارح ودور السينما وقاعات المطاعم الداخلية.

وتم رفع هذه القيود منذ ذلك الحين ولكن لا يزال التصريح مطلوباً في المرافق الصحية والتجمعات التي تضم أكثر من 500 شخص.

وفي النمسا، مع رفع الإغلاق العام في منتصف مايو، كان يتعين إبراز اختبار نتيجته سلبية أو شهادة تعافي أو إثبات تلقي التطعيم لدخول الفنادق والمطاعم والصالات الرياضية والمتاحف والعروض الموسيقية وصالونات تصفيف الشعر. ولا تزال هذه القاعدة سارية.

ودخل التصريح الصحي الأوروبي المقرون برمز تحقق يثبت أن حامله قد تم تطعيمه أو خضع مؤخراً لاختبار نتيجته سلبية، حيز التنفيذ في الأول من يوليو في الاتحاد الأوروبي.

ويسمح للمسافرين بعبور حدود 33 دولة في القارة وهي الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وست دول أخرى مجاورة (أندورا وأيسلندا ولشتنشتاين وموناكو والنرويج وسويسرا). لكن القواعد تختلف حسب الوجهة وبلد المنشأ.

وتفرض البرتغال الحصول على تصريح صحي للإقامة في الفندق أو لحضور دروس جماعية في الصالات الرياضية. كما يُطلب لارتياد القاعات الداخلية للمطاعم، لكن فقط أثناء عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية.

وفي أيرلندا، يتطلب دخول القاعات الداخلية للمطاعم والحانات فقط إبراز التصريح الصحي.

وفي فرنسا، أصبح التصريح الصحي إلزامياً في 21 يوليو لدخول الأماكن الثقافية والترفيهية (المتاحف ودور السينما والمهرجانات والمعارض) التي تستقبل أكثر من 50 شخصاً.

> 240
> ألف فرنسي تظاهروا رفضا لإلزامية إبراز شهادة صحية لارتياد المطاعم أو ركوب القطارات

واعتباراً من الإثنين، تم تمديده (لمن هم فوق 18 عاماً) ليشمل المقاهي والمطاعم والطائرات والقطارات والحافلات للرحلات الطويلة والمهرجانات والمعارض التجارية.

كما أصبح التصريح إلزامياً للزوار أو المرضى في حالات غير طارئة في المستشفيات ودور المسنين.

وباتت الشهادة الصحية إلزامية في إيطاليا اعتبارا من 6 أغسطس لدخول صالات السينما والمتاحف والمطاعم وممارسة الرياضة في الأماكن غير المفتوحة.

كما سيكون "التصريح الأخضر" إلزامياً لاستخدام القطارات أو الحافلات أو الطائرات اعتبارا من الأول من سبتمبر، وكذلك للمعلمين وموظفي المدارس والجامعات وطلاب الجامعات.

وفي ألمانيا وإسبانيا، تمتلك الأقاليم حق التعامل في هذه القضايا.

وفي إسبانيا، فرضت غاليسيا (شمال) التصريح لدخول الحانات والمطاعم والنوادي الليلية في البلديات الأكثر تضرراً. وحظرت المحاكم تطبيقه في جزر الكناري (الأطلسي) والأندلس (جنوب).

وفي ألمانيا، قد تكون هناك حاجة، حسب الأقاليم، إلى إبراز شهادة التطعيم أو الاختبار السلبي لدخول الفنادق والصالات الرياضية ودور السينما.

رفض واسع للتصريح الصحي في أوروبا

رئيسي يبدأ تعييناته بتسمية نائب له مُدرج على العقوبات الأميركية

طهران – بدأ الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي أول تعييناته بعد توليه منصبه رسميا، بتسمية نائب أول له، وفق ما أفادت الرئاسة، وهو محمد مخبر المدرج اسمه على لائحة العقوبات الأميركية.

وتردد اسم مخبر في التقارير المحلية في الفترة الماضية كأبرز مرشح لهذا المنصب، وكان يشغل رئاسة "لجنة تنفيذ أمر الإمام الخميني" (ستاد)، وهو تكتل الشركات المرتبط بالدولة.

وعُيّن مخبر في منصبه السابق في العام 2007 من قبل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي، بعدما شغل مناصب رسمية عدة في محافظة الأحواز (خوزستان) الغنية بالنفط في جنوب غرب البلاد.

وتشكلت لجنة تنفيذ أمر الإمام روح الله الخميني، مؤسس الجمهورية الإسلامية، في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، وكانت تعنى بإدارة الممتلكات التي تمت مصادرتها في أعقاب ثورة 1979.

وتوسعت مهامها منذ ذلك الحين وباتت تنشط في مجالات عدة بما فيها الصحة، وعملت على أول مشروع لقاح محلي مضاد لكوفيد – 19، هو "كوو إيران بركت".

ونال مشروع اللقاح في يونيو الماضي موافقة للاستخدام الطارئ من قبل السلطات الصحية في الجمهورية الإسلامية، أكثر دول الشرق الأوسط تأثرا بجائحة فايروس كورونا.

> محمد مخبر، الذي شغل مناصب رسمية في محافظة الأحواز الغنية بالنفط ، عيّن نائبا للرئيس إبراهيم رئيسي

وأدرج مخبر و"ستاد" على لائحة العقوبات من قبل وزارة الخزانة الأميركية في يناير. وقالت واشنطن في بيان الإدراج، إن اللجنة "لديها حصة في كل قطاع من الاقتصاد الإيراني تقريبا، بما يشمل الطاقة والاتصالات والخدمات المالية".

ويأتي تعيين مخبر بعد أيام من تولي المحافظ المتشدد رئيسي منصبه رسميا، في بداية ولاية رئاسية من أربعة أعوام يخلف خلالها المعتدل حسن روحاني.

ونصّب رئيسي من قبل المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي الثلاثاء، وأدى اليمين الدستورية أمام مجلس الشورى الخميس، وأمامه مهلة قانونية تستمر أسبوعين من أجل طرح أسماء مرشحيه للمناصب الوزارية لنيل ثقة مجلس النواب.

وسبق لرئيسي أن شغل منصب رئيس السلطة القضائية وواجه انتقادات من الغرب على خلفية قضايا مرتبطة بحقوق الإنسان، وهو مدرج أيضا على لائحة العقوبات الأميركية منذ العام 2019.

وأعلن رئيسي أيضا تعيين غلام حسين اسماعيلي، المتحدث باسم السلطة القضائية خلال توليه رئاستها، مديرا لمكتب الرئيس، علما بأن اسمه مدرج على لائحة العقوبات الأوروبية على خلفية "انتهاكات لحقوق الإنسان".

وخاض رئيسي الانتخابات الرئاسية في غياب أي منافس جدي، ويتوقع أن تشهد رئاسته تعزيزا لهيمنة التيار المحافظ على هيئات الحكم في الجمهورية الإسلامية، لاسيما بعد الفوز العريض المحقق في الانتخابات التشريعية 2020.

وفي سياق آخر، انتخب النائب المحافظ المتشدد علي رضا زاكاني الأحد عمدة لطهران، وفق وكالة الأنباء الرسمية.

وأوضحت وكالة "إرنا" أن زاكاني، المرشح السابق للانتخابات الرئاسية 2021، نال غالبية أصوات أعضاء المجلس البلدي للعاصمة، لكنه لن يتولى مهامه قبل إتمام استقالته من مجلس الشورى.

وكان زاكاني نائبا لثلاث دورات تشريعية بين 2004 و2016، قبل أن يعود إلى البرلمان إثر انتخابات 2020.

وكان أيضا من الأسماء السبعة التي صادق مجلس صيانة الدستور على خوضها انتخابات الرئاسة 2021، قبل أن ينسحب من السباق معلنا تأييده لرئيسي.

ويخلف زاكاني المتخصص في الطب النووي والبالغ 55 عاما، العمدة السابق بيروز حناجي ذا الباع الطويل في العمل العام والتنظيم المدني.